Journal of Al-Farahidi's Arts, No: 65:p(I): 217-235
Doi: https://doi.org/10.25130/jfa.18.65.1.10

P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811
Journal of Al-Farahidi's Arts
available online at : fja.tu.edu.iq/index.php/fja

opinions of Al-Ebrati syntacic In His book (Sharh Al-Lam'a in the Arabic Language)

Dr. Mohammed Atiya . A . Al-Juboori
E-Mail: mohammed.alsalim79@gmail.com

Keywords:
Opinions, Biography of Al-Abarti, Morphological Opinions
Article history:

Received	22/4/2025
Received in revised form	17/7/2025
Accepted	17/7/2025
Available online	9/6/2026

E-mail Jaa@ tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE
http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

A B S T R A C T

Praise be to Allah meets the graces peace and blessing be upon the most honorable of God's creation sender mercy of the world's My research summarized in range views grammatical which Al-Ibrati supposed in his structure (589 H) in his book (Sharh Al-Lam'a in the Arabic Language) I see to be in tow section The first in clued Al-Ibrati biography

The second I specify to grammatical views which is Article search Home and I asked God Almighty payment in word and deed God Almighty on it And at las prayer the praise be to Allah.

آراء العَبَرْتِي الصرفيَّة في كتابه (شرح اللمع في العربية)

م . د. محمد عطية عبدالله الجبوري /المديرية العامة لتربية ديالى.

المستخلص:

الحمد لله حمدًا يوافي النعم، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله المبعوث رحمة للعالمين، أمَّا بعد.

يتلخص بحثي في طائفة من الآراء الصرفية التي ساقها العَبَرْتِي (ت589ه) من خلال كتابه شرح اللمع في العربية، وقد ارتأيت أن يكون على مبحثين:

الأول: يتضمن سيرة العَبَرْتِي، أمَّا الآخر: فخصصته لآرائه الصرفية وهي مادة البحث الرئيسة، وأسأل الله تعالى السداد في القول والعمل، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

الكلمات المفتاحية : آراء ، سيرة العَبَرْتِي ، الآراء الصرفية .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّه الأمين، مُحَمَّدٍ وعلى آله وعلى أصحابه أجمعين ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، وبعـــد:

فـــقد جـــاء بحثي حاملًا في طياته آراء العَبَرْتِي الصـــــرفية من خلال شـــرحـــه على اللمع لابن جني (ت 392 هـــ)، ومعلوم أنَّ كتاب اللمع موجز صغير في النحو، رأى المؤلف أنه يعوزها التوضيح والتفصيل والشرح، وهو ما دفعه الى هذا التأليف، فقد شرح العَبَرْتِي كل أبواب النحو والصرف وأشياء أخرى وجدها في كتاب اللمع، وهو كتاب تعليمي وشرح واضح المنهج لا يلبسه الغموض.

لذا قدَّمت مدخلًا للبحث عرضت فيه سيرة العَبَرْتِي؛ كونه من النحاة غير المشهورين، وخصصت المبحث الثاني: لمادة البحث الرئيسة، وهي طائفة من آرائه الصرفية عن طريق شرحه اللمع، وختمت البحث بخلاصة بيَّنت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول

ســـيرة العَبَرْتِي، وكتابـــه:

أولًا : سيرة العَبَرْتِي[1]:

–اسمه ولقبه وكنيته :

هو الأسعد بن نصر بن الأسعد بن نصر بن أبي الفضل العَبَرْتِي النحوي، ويكنى أبا منصور[2]، ذكر ياقوت (ت 626 هـــ) أنَّه من أهل باب الأزج وهي محلة كبيرة في شرق بغداد، والعَبَرْتِي نسبة إلى (عبَرْتَا) وهي قرية كبيرة من أعمال بغداد من نواحي النهروان بين بغداد وَواسط وفي هذه القرية سوق عامر، وقـــد نُسب إليها من الرواة والأدباء خَلْق كثير منهم الأسعد بن نصر بن الأسعد العَبَرْتِي النحوي، وقال: "عبرتا بفتح أوله وثانيه، وسكون الراء، وتاء مثناة من فوق، وهو اسم أعجمي فيما أحسب ويجوز أن يكون من باب أطرقا وأن يكون رجل قال للآخر: عبرتَ وأشبع فتحة التاء فنشأت منها الألف ثم سمّي به والله أعلم"[3].

وقال شمس الدين الدمشقي (ت842هـــ): "العَبَرْتِي نسبة إلى عَبَرْتا، قلت: هي بفتح العين المهملة والموحدة تليها راء ساكنة ثم مثناة فوق مفتوحة ثم ألف مقصورة، قرية من النهروان "ثم ذكر مجموعة من العلماء منهم الأديب أسعد بن نصر بن أسعد أبو منصور ابن العَبَرْتِي وذكر أنَّه من أهل باب الأزج [4].

– مولده ووفاته:

لم يذكر أحد ممّن ترجم للعَبَرْتِي تأريخ ولادته أو مكانها ولم يتحدثوا عن نشأته، أمَّا وفاته فقد اختلفوا فيها، فكانت عند ياقوت في حدود سنة (570هـ)[5]، وعند القفطي (ت624ه)[6]، والصفدي (ت764ه)[7]، والسيوطي (ت911ه)[8]، كانت سنة (589هـ)، وقد رجَّح محقق كتابه (شرح اللمع في العربية) الرأي الأخير؛ محتجًّا بأنَّ ياقوتًا انفرد بقوله ولم يذكر هذا القول غيره، في حين أجمعت المصادر الأخرى على القول الثاني[9] ، ويبدو أنّ هذا الرأي هو الراجح والله أعلم.

– مؤلفاته:

أشارت كتب التراجم[10] التي ذكرت العَبَرْتِي إلى أنَّه نحويّ وأديب وشاعر، لكنَّها لم تذكر له مؤلّفًا في العربية بيد أنَّ محقق الكتاب ذكر أنَّ له كتاب (شرح اللمع في العربية) معتمدًا نسخة مخطوطة للكتاب كُتبتْ بخطّ المؤلّف نفسه [11] .

المبحث الثاني

آراء العَبَرْتِي الصرفية

_ جمع التكسير:

يرى العَبَرْتِي أنَّ جمع التكسير "يسمى تكسيرًا لِما يلحقه من التغيير، وهذا التغيير على ثلاثة أقسام: أن يكون الواحد مثل الجمع في الحروف لا في الحركات نحو: أَسَدٍ وأُسْدٍ أو الواحد أكثر من الجمع نحو إزارٍ وأُزُرٍ أو أقل من الجمع نحو دِرهَمٍ ودراهِمٍ"[12].

ويرى ابن السراج أنَّ جمع التكسير "يسمى مكسرًا؛ لأنَّ بناء الواحد فيه قد غيّر عما كان عليه فكأنَّه قد كسر كل شيء، وتغيير عما كان عليه والتكسير يلحق الثلاثي من الاسماء والرباعي"[13].

أمَّا العُكْبَري فيرى أنَّ جمع التكسير هو: " كل اسم جمع تغير لفظ واحده، ويسمى تكسيرًا لتغير هيئة واحده كما تتغير الإناء بالتكسير، والتغيير تارة يكون باختلاف الحركة وزيادة الحرف مثل: أَفلُس ورجَال، أو بتغيير الحركة فقط مثل: جوالِق فالمفرد مضموم الأول، أو بالنقصان نحو: حمار وحُمُر، أو على لفظ واحد وهو في التقدير مختلف نحو: فُلْك، فإنَّ الفاء فيه مضمومة في الواحد والجمع"[14].

أمَّا العَبَرْتِي فيجعل التكسير على ضربين: قليل وكثير، ويرى أيضًا: أنَّ (جمع القليل) له أربعة أوزان، وما عدا هذا فهو مثال للكثير، فأمثلة القليل عنده، ما جاء على وزن أَفْعُل كـــ(أفْلُس)، وأَفْعَال كـــ(أَجْمَال)، وَأَفْعِلَةٌ كـــ(أقفِزَةٍ)، وفِعْلَةٌ كـــ(صِبْيَةٍ)[15] .

بيد أنَّ سيبويه يرى في تكسير الواحد من الجميع: ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف، وكان (فَعْلًا) فإنَّك إذا ثلثته إلى أن تعشِّره، فإنَّ تكسيره (أَفْعُلٌ) وذلك قولك: كَلْبٌ وَأَكْلُبٌ، فإذا جاوز العدد هذا فإنَّ البناء قد يجيء على (فِعَالٍ) و(فُعُولٍ)، وذلك قولك: كِلابٌ وكِباشٌ، وأمَّا الفُعُول فـــ(نسور، وبطون) وربما كانت فيه اللغتان[16].

وذهب ابن يعيش إلى: "أنه لا يجمع جمع القلة إلا ما كان من الثلاثة إلى العشرة فهو من أبنية القلّة فأن أطلق بإزاء الكثير فتجوز"[17]، ووافق السيوطي العَبَرْتِي في أوزان جموع القلّة [18].

في حين أنَّ ابن هشام يقول: "قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كأرجل وأعناق، وقد يعكس كرجال وقلوب وهي أربعة كما ذكرها العَبَرْتِي[19].

جموع الكثرة:

يرى سيبويه في (فُعُول) إلحاق الهاء للتأنيث وهو قياسي أي يقاس عليه مثل: البُعولة، والعُمومة[20]، ويرى ابن السراج: أنَّ (فُعول) جاء جمعًا لهذه الأبنية هي: فَعْل، وفَعَل، وفِعْل، وفِعَل، وفُعْل، فأمَّا (فَعْل) فقال: "إذا جاوز العشرة فإنَّه يجيء على (فَعُول) مثل: (نَسْر ونسور)، وأمَّا "فَعَل" فيجمع في الكثير على فُعول نحو: (أُسُد وأسُود) والمضاعف فمنه قياسه (فُعُول) وقد يجيء على وزن (أفعال) مثل: (لبب، ألباب) وفي (ساق سؤوق) فهمزوا، والمعتل مثل: قيل، قيول، وأمَّا فَعِل فمثاله (نَمِر ونُمور)، وفِعَل نحو: (ضِلع وضلوع) وفِعْل نحو: (حِمْل وحمول)[21]، أمَّا ابن عقيل فيرى: أنَّ (فِعَلة) يحفظ في اسم على فِعْل مثل: قِرْد قِرَدة[22]، ومن أوزان جموع الكثرة مثل: (دُب : دِبَبَة)[23] .

ويرى ابن السراج أنَّ لـــ(فُعْلان) أربعة أوزان، أنَّ فُعْلان جاء في الكثير جمعًا لفَعَل نحو: حَمَل وحُمْلان وجاء (فَعْل على فُعْلان نحو: ثَعْب، وثُعْبان ويأتي في المضعف مثل زَق زُقَان[24]، وإنَّ من أوزان فِعْلان فَعَل ويأتي في الأسماء، ثانيه ألف أصلها واو كتاج وتِيْجَان، ولكن شذ صِنْوان، وغِزْلان ونِسوان[25].

في حين يرى العَبَرْتِي أنَّ فَعِيل: يأتي في اسم نحو: "قضيب قِضبان، ورغيف رُغفان" وكذلك أيضًا أنَّ فِعال من جموع الكثرة مثل كَعْب كِعَاب[26].

وذهب ابن السراج إلى أنَّ فَعيل اسم للجمع، لا يقاس عليه مثل: عَبْدُ، عَبيدُ وجاء فَعْل على فعيل وفِعْل مثل ضِرْس وضَريسُ "[27].

أمَّا ابن مالك فعنده: (فِعْلى) من أوزان الكثرة السماعية، وأنَّ الوزن القياسي بالفتح (فَعْلى) وهذا الوزن ما دل على هلاك أو توجع أو تشتت كـــ(قتيل وقتلى، وجريح وجرحى) ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعيل، لا بمعنى مفعول كـــ(مريض ومرضى)[28].

بينما يرى الرضيُّ: أنَّ (فَعْلى) يأتي على هذا الوزن من الآفات والمكاره التي يصاب بها الحي كـــ(القتل) وغيره، حتى صار هذا الجمع يأتي أيضًا لغير فعيل مثل: رجل وحمير فلا يقال حَمْرى وكذلك لا يقال (فَعْلى) في جمع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب وهو ما دخلته التاء كالذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعدله من النعم[29] .

ويرى سيبويه أنَّ فُعْل بمنزلة الفعْل؛ لأنَّه قليل مثل: ما كان على ثلاثة أحرف، فإنَّه يكسر من أبنية أدنى العدد على (أفعال)، وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على (فعولة، وفعول) أكثر مثل: جُنْد وأجْناد وجنود، وتأتي للواحد والجمع مثل: الفُلْك وقال تعالى: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿١١٩﴾ ﴾[30]، فلمَّا جمع، قال تعالى ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[31] [32].

ويرى ابن مالك أنَّ (فُعْل) من أوزان الكثرة القياسية فالقياس، ما كان لـــ(أفْعُل) من أوزان الكثرة القياسية فالقياسي، ما كان لـــ(أفْعُل) مقابل (فَعْلاء) و(فعْلاء) مقابل (أفْعُل) كـــ(أحمر وحمراء) وفي (فُعْل) جمع (أفعل) و(فعلاء): (فُعْل) إذا اضطروا إلى ذلك ولم يكن مضاعفًا ولا معتلًا كقول الشاعر طرفة[33]:

أيُّها الفِتْيانُ فِي مَجْلِسِنا جَرِّدُوا مِنْها وِارِدًا وشُقُر

وقول الآخر :

وأَخْلَفَتْني ذواتُ الأعينِ النُجُل

اضطر إلى حركة فضم الجيم وأصلها السكون؛ لأنَّها جمع (نجلا) جردوا الخيل وألقوا عنها جلالها، وأسرجوا استعدادًا للقتال، الوارد: الخيول لونها بين الأشقر والأحمر والأسود أي وصف للخيول، الفارس الأشقر: ما أشرب بياضه حمرة[34]، ويرى العَبَرْتي أنَّ فُعَل فقد كُسِّر على فِعْلان نحو: نُغَرٌ ونِغْران[35].

ويرى العُكْبَري أنَّ جمع (فُعَل) نحو: ضرب وعلى فِعلان بالكسر لأمرين أحدهما: أنَّ هذا البناء اختص بضرب المسميات وهو الحيوان ولا يكاد يوجد في غيره فخصوه في الجمع ببناء لا يكون لغيره من الثلاثي والآخر: أنَّ فُعَلا قد يكون مقصورًا من فَعَال وفُعَال يجمع على فِعْلان، نحو: غُراب وغِرْبان وأمَّا (رُبع) فشذ جمعه على (أرباع) حملًا على غيره من الثلاثي"[36].

يرى العَبَرْتِي أنَّ فِعَل في جمع القلة على أَفْعَالٍ: كـــ(جِذَعٍ وأجذَاع)، وفي جمع الكثرة على فِعَال وفُعُول كـــ(هِنْدٍ وهُنُودٍ) [37]، ويرى سيبويه أنَّ فِعَل بمنزلة الفعل وهو أقل، وذلك قولك: قِمَع وأقماع، وضِلَع وأضلاع[38].

في حين يرى الزجاجي في (فِعَل) جمعه في أقل العدد على (أفعال) وفي الكثير على (فِعال أو فُعُول)، وربما انفرد به أحدهما؛ وذلك نحو: (جذع وأجذاع)، (عَدِل وأعدال)، و(كَتِف وأكتاف)[39].

وذهب ابن مالك إلى أنَّ (فِعَل) جمع قياسي من اوزان الكثرة القياسية بشرط أن يكون جمعًا لـــ(فعلة) كـــ(كسرة) ويحفظ (فِعَل) في (فِعَلة) مثل: (قام وقم) وفي (فَعْل) كـــ(قَشْع وقِشَع) وفي (فَعْلة) كـــ(قَصْعة وقِصَع) وفي (فِعْلَة) كـــ(صِمّة وصِمَم) والصمة: الرجل الشجاع، ويحفظ (فِعَل) أيضًا في (فَعِيلَة) كـــ(بنيقَة وبِنَق)، والبنيقة: الشطر المُطَّرِد في الشجرة ونحوه[40].

ويرى سيبويه أنَّ (فُعْل) يكسر من أبنية أدنى العدد على (أفعال)، وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على (فُعُول وفعال، وفُعُول) أكثر، وذلك مثل: جُنْد وأجناد وجنود، وأمَّا (فِعْلة) إذا كسرته على بناء أدنى العدد فأدخلت التاء وحركت العين بكسرة وذلك قولك: قِرْبات وسِدْرات"[41]، ويرى العَبَرْتِي أنَّ هذه الأوزان أيضًا من جموع الكثرة (فُعْل) مثل: بُرْد و بُرُود"[42].

ويرى ابن الناظم أنَّ (فِعْلة) من أوزان القلة ولم يَطَّرد في شيء من الأبنية القياسية، وإنما هو محفوظ في نحو: ولد وَولدة وشيخ وشيخة، وأمَّا (فُعْل) فهو مُطَّرِد: أحْمر وحُمْر وحَمْراء أو تقديرًا كأكْمَر، وكُمْر والأكمر: العظيم الكمرة، وهي: حشفة الذكر[43].

ويرى سيبويه في (فعائل) إذا كانت عدد حروفه أربعة وفيه هاء التأنيث وكان على (فعيلة)، فإنَّه يكسَّر على (فعائل)؛ وذلك نحو: (صحيفة صحائف)، وأمَّا وزن (فعيل)، فإنَّه يكسَّر على "أفعلاء" وذلك مثل شديد وأشِداء، وشحيح وأشحاء[44].

ويرى الزجاجي أنَّ (أفعلاء) شرطه أن يكون اسمًا إذا كان مشددًا أو معتلًا مثل: عزيز وأعزاء، وغني وأغنياء"[45]، يلاحظ الباحث أن العَبَرْتِي لم يذكر هذا الوزن.

وعند ابن مالك أن فعائل يأتي في جمع فعيل فلم يأتِ في الجنس ولكنه بمقتضى القياس في العَلَم المؤنث كـــ(سعائد) جمع سعيدة علم امرأة "[46]، ورأي سيبويه أنَّ (فُعَلاء)، شبه بفعيل من الصفات نحو: شاعر وشعراء، ولكنه يرى أنَّ هذا الوزن ليس من القياس المتمكن، وهي بمنزلة (فُعَلة) من الصفات مثل: نُفساء، ولم يذكر فَعْلاء[47]، وكذلك لم ترد هذه الأوزان عند العَبَرْتِي، وهي (فُعْلاء وفَعْلاء).

بينما يرى ابن الناظم أنَّ (فُعَلاء) هو مقيس في (فَعِيْل) صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف، ولا معقل اللام، نحو: ظريف وظرفاء، وكثر فيما دل على مدح مثل: عاقل وعقلاء، وصالح وصلحاء، ويحفظ فعلاء في نحو: جبان وجُبناء، أما (فَعْلاء) فينوب عن: (أَفْعلاء)[48].

ويرى ابن مالك: أنَّ (فُعَلاء، إن لم يضاعف ولم يُعَل ولم يشذ جمعه على (فُعُول) كـــ(جند وجُنود وبُرد وبُرُود) فإن ضوعف كـــ(خُفّ)، أو أُعل كـــ(حوت) لم يجمع على (فُعُول) إلا ما شذ من القاعدة مثل الخُصّ وهو الدرس خصوص أي شاذ[49].

ذهب سيبويه إلى أنه: إذا كانت الصفة على أربعة أحرفٍ فإن تكسيره على (فُعَّل وفُعَّال)، أمَّا إن كان فاعلًا فإنك تكسِّره على (فُعّل) كـــ(قُوّم وشُهَّد)، وأيضًا يكسِّرونه على (فُعَّال)، مثل: (شُهَّاد وجُمَّال ورُكَّاب)[50].

وذهب الزجاجي إلى أنَّ ما كان نعتًا للمذكر فتكسيره على (فُعّل وفُعّال) نحو: (ضارب وضُرَّب وضُرَّاب)، وأمَّا ما كان لمؤنث فجمعه على (فواعل) فرقًا بين المؤنث والمذكر مثل: (ضاربة وضوارب وذاهبة وذواهب)[51].

في حين يرى العَبَرْتِي أنَّ هذه الأوزان من جموع الكثرة القياسية مثل: شُهَّاد في جمع شاهد[52]، وذكر أيضًا أنَّ (فَعَلة وفُعَلة) من جموع الكثرة مثل: (كَفَرة وغُزاة)[53].

ويرى الصبان: أنَّ (فُعَلة) من أوزان جموع الكثرة بضم الفاء وهو مُطَّرِد في فاعل وصفًا لمذكر عاقل معتل اللام نحو: (رامٍ ورُماة) وشَاعَ نحو: (كامِلٍ وكَمَلَة) أي من أمثلة جمع الكثر (فَعَلة) بفتح الفاء وهو مُطَّرِد في فاعل وصفًا لمذكر عاقل صحيح فخرج نحو: حذر وحائض وسابق، وصف فرس، ورام فلا يجمع شيء منها على فَعَلة، وقد شذَّ سيِّد وسادة، وخبيث وخبثة، وبر وبررة، وناعق ونعقة وهي الغربان"[54].

ويبدو للباحث أنَّ العَبَرْتِي لم يذكر أوزان جموع الكثرة كلها، وحتى التي ذكرها لم يشرحها بالتفصيل وإنَّما اعتمد على الوزن والمثال فقط.

التصغير:

يرى العَبَرْتِي في شرحه: أنَّ التصغير على ثلاثة أقسام: تقليل الكثير كـــ(دُرَيهِمات)، وتصغير كبير كـــ(جُبَيْل)، وتقريب ما بين الشيئين كقولك: السماء فُوَيْقَنا[55]، أمَّا سيبويه فله ثلاثة أوزان إذ يقول: "اِعلم أنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيْل"[56].

ويقول العُكْبَري: "إنَّ التصغير هو التحقير، ويقع في الكلام على ثلاثة أضرب، أولًا: تحقير ما يتوهم عظيمًا مثل: رُجَيْل، وثانيًا: تقليل ما يتوهم كثيرًا مثل: دُرَيْهمات، وثالثًا: تقريب ما يتوهم بعيدًا، مثل قُبيل العصر وبُعيد الفجر"[57].

في حين ذهب ابن عصفور إلى: أنَّ التصغير يأتي على خمسة معانٍ: أحدها: تحقير شأن الشيء مثل: زُبَيْد، وثانيهما: تقليل ذاته نحو: بُعيل، وثالثهما: تقليل عدد نحو: دُريهمات، ورابعهما: تقريب للزمان مثل: قُبيل العصر، أمَّا خامسها فـــ: تقريب المنزلة مثل: صُديقي[58].

ويرى ابن هشام أنَّ التصغير له ثلاثة أبنية _ كما ذكرها سيبويه _ وزاد عليه قائلًا: "لا بدَّ في كل تصغير من ثلاثة أعمال ضم الأول وفتح الثاني واجتلاب ياء ساكنة ثالثة"[59]، ويتبين أنَّ التصغير هو ظاهرة لغوية معروفة تحتاجها اللغات لأغراض معينة[60].

ويرى سيبويه: التصغير إذا كان على أربعة أحرف يُصغّر على وزن فُعَيعِل، وأمَّا فُعَيْعِيْل، فما كان على خمسة أحرف وكان الرابع منه واوًا، أو ألفًا أو ياءً نحو: مصباح في التصغير مُصَيبِيح، وأنَّ التصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مكسّرة في التحرك والسكون ويكون ثالثه حرف لين[61]، وهذا ما ذهب إليه العَبَرْتِي.

في حين يرى ابن هشام في تصغير الرباعي أن يكون على مثال: فُعَيعِل مثل جعفر: جُعَيفِر، وإن شئت قلبت الواو ياء وأدغمت ياء التصغير فيها، وتقول في: قسور قُسَيور، وأمَّا عجوز فتقول فيها: عُجَيِّز، ولا يجوز بإظهار الواو؛ لأنها ساكنة [62].

ويرى سيبويه في تصغير الاسم ما كان على خمسة أحرف مثل: (سَفرجَل، سُفَيْرج) ويمكن الإلحاق في كل اسم ياء قبل آخر الحروف عِوضًا [63].

وعلل العُكْبَري في قوله: أنَّ الخماسي الذي كله أصول نحو: (سَفَرْجَل) يُحذف منه الحرف الخامس؛ لأن الخمسة أكثر الأصول، وياء التصغير صارت كالأصلي؛ لأنها دلّت مع الصيغة معنى عند التكبير [64]، وقد ذهب العَبَرْتِي إلى ما ذهب إليه سيبويه في تصغير الاسم الخماسي [65].

ويرى ابن يعيش أنَّ الخماسي ثقيل جدًا لكثرة حروفه فلم يزد ثقلًا بزيادة ياء التصغير، وتغيير بضم أوله، وكسر ما بعد يائه، وذلك مما يزيده ثقلًا فإذا أُريد تصغيره حذف منه حتى يرجع إلى الأربعة ثم يصغر بمثال الرباعي، وهو فُعَيعِل [كما ذكر][66].

في حين يرى العَبَرْتِي أنَّ الجمع على ضربين: قليل وكثير فالقليل تصغيره على لفظه تقول في أجمال: أُجَيمال، وإنما صُغِّر جمع القلة على لفظه؛ لأنَّه يشبه الآحاد من أنَّك تفسر به العدد: ثلاثة أكلُب، وأصل العدد أن يفسر بالواحد في نحو: أحدَ عشرَ درهمًا، فلمّا فسّر العدد بهذا الجمع عُلم أنّه أشبه الآحاد، وأمَّا الكثير فإنك تردّه إلى واحده، فتصغّر الواحد، وتجمعه بالواو والنون إنْ كان مما يعقِل فتقول في جعافِر: جُعَيفِرون صغّرت جعفرًا، وتقول في مساجد: مُسَيجِدات صغرت مسجدًا، وزدت ألفًا وتاءً [67].

بينما يرى العُكْبَري في تصغير جمع التكسير في حالة الكثرة رددته إلى جمع القلة إن كان له جمع قلة نحو: جِمال تقول في تصغيره أُجَيمال فترده إلى أَجْمال ثم تصغر إنما كان ذلك؛ لأنَّ التصغير تقليل فلم يجتمع مع ما يدل على الكثرة، فإن لم يكن له جمع قلة جمعته بالألف والتاء نحو: دُريهمات ورُجيلات[68].

ويرى المبرِّد: أنَّ التصغير لا يخرج من مثال: فُلَيس ودُريهم ودُنَينِير فإن كانت في آخره زيادة لم يعتد بها، وصغر على أحد هذه الأمثلة ثم جيء بالزوائد[69].

ويرى العَبَرْتِي في تصغير الأسماء المركبة كـــ(حضرموت وبعلبك) تصغر الصدر وهكذا المضاف يُصغّر الاسم الأول فتقول في غلام زيد (غُلَيم زيد)، فإن صغّرت اسمًا وابنًا وأخواتهما من الأسماء العشرة قلت في تصغيرها سُمَيٌّ وبُنَيٌّ"[70].

وفي ذلك قال سيبويه: "هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين أحدهما الى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد، زعم الخليل أنَّ التحقير إنَّما يكون في الصدر؛ لأنَّ الصدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه إذ كان شيئين، وذلك قولك في حضرموت: حضير موت، وأيضًا قال هذا باب ما ذهب لامه وكان أوله ألفًا موصولة فمن ذلك اسم وابن تقول: سُمي وبُني"[71].

ويرى محمد علي السراج: "في تصغير كل من المركب الإضافي والعددي يصغر صدره دون عجز فيقال: (عبيد) في عبدالله، و(خميسة) في خمسة عشر، وهو تصغير خاص بالأسماء المتمكنة فلا تصغر المبنيات وقد شذ تصغير الذي والتي فيقال: اللُّذيَّا واللُّتيَّا[72] .

ويقول السيوطي: "إنَّ صورة المصغر مثل صورة المكبر ويكون الفرق بينهما بالتقدير مثل: مبيطر ومسيطر أسماء فاعل في بيطر وسيطر فإذا صغرتها حذفت الياء؛ لأنَّها أولى بالحذف ثم جئت بياء التصغير مكانها[73].

النسب:

جاء في شرح العَبَرْتِي قوله: "إذا نسبت إلى الاسم فهو على ضربين تدعه على حاله وتزيد ياءً مُشددة مكسورة ما قبلها في (زيد زيديٌّ)، وفي (جعفر جعفريٌّ)، وإنَّما زدت ياءً؛ ليكون فرقًا بين ياء الإضافة وياء النسب؛ لأنَّك لو قلت: زيديْ لفهم أنك أضفته إلى نفسك"[74] ويرى سيبويه: أنَّ النسب إلى كل اسم مكوّن من أربعة أحرف وكان آخره ياء ما قبلها مكسور، وكان الاسم بهذه الصفة أذهبت الياء إذا جئت بياء النسب؛ لأنَّه لا يلتقي حرفان ساكنان ولا تحرك الياء؛ لأنَّ الياء إلا كانت في هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجر ولا تجد الحرف الذي قبل ياء الإضافة إلا مكسورًا فمن ذلك مثل: رجل من بني ناجية في النسب (ناجي) في (أدْل أدليٌّ)، وإذا كان الاسم من ثلاثة أحرف مثل: (هُدى) في النسب إلى (هدويٌّ) منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استثقالًا، لإظهارها انهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما يستخفون، إنَّما كانوا يظهرونها إلى توالي الياءات والحركات وكسرتها، وإذا أضفت إلى فعل لم تغيره[75].

ويرى العَبَرْتِي أيضًا في النسب إذا كان آخره ألفًا مثل: عصًى أو ياءً في مثل: رحيّ فالنسب إليها تقلب الألف واوًا سواء كانت منقلبة عن ياء أو عن واو، فعصا من الواو، ورحى من الياء كقولك: عصوان ورحيان، إنما لم زدت (رحى) إلى الياء في النسب لاجتماع الياءات، فكان يجيء منه رحيٌّ فثقل اللفظ عليه فقلبوا الألف واوًا، وإذا كانت الألف رابعة، فلا تخلو أن تكون للتأنيث كـــ(حبلى) أو أصيلة كـــ(مرمى)، أو ملحقة كـــ(مغزى) فأمّا إن كانت للتأنيث فالأجود أن تحذف في النسب، كما تحذف تاء التأنيث فتقول: حُبليّ، ودنييٌّ، ويجوز: حُبْلَويَ ودُنْيَويّ، فأمّا الألف الأصلية في نحو: مرمى ومغزى فالأجود أن تقلبها واوًا ولا تحذفها فتقول: مَرْمَويّ، ومَغْزَويّ، ويجوز حذفها تشبيهًا بـــ(حُبْلى) تقول: مَرْمِيٌّ[76].

في حين يرى ابن هشام في حذف آخر الاسم عند النسب في حالة الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا نحو: كرسي في النسب كرسيٌّ، فيتحد لفظ المنسوب والمنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير، نحو مرميّ، أصله مَرْمَويّ قلب الواو ياء والضمة كسرة، وأدغمت الياء في الياء، فإذا نسبت إليه قلت مَرْمَويٌّ، وإذا وقعت بعد حرفين حذفت الأولى فقط، وقلبت الثانية ألفًا ثم واوًا مثل: أميَّة أمويّ، وإذا كانت بعد حرف لم تحذف منهما بل تفتح الأولى وتردها إلى الواو إن كان أصلها واوًا تقلب الثانية واوًا فتقول في طي طوويٌّ[77].

بينما علل العَبَرْتِي في حكم الملحق إن كانت الألف خامسة: فلا بدَّ من حذف الألف في مثل قرْقريّ وإنَّما وجب الحذف؛ لأنَّك كنت في الرابعة مخيرًا بين الحذف والإثبات فلمّا وقعت خامسة وجب الحذف"[78].

ويرى ابن هشام في وجوب الرد وعدمه في حالة التثنية إذ قال: "إذا نسبت إلى ما حُذفت لامه؛ رددتها وجوبًا في مسألتين: إحداهما: أن تكون العين معتلة مثل: شاه أصلها شوْهه بدليل شياه فتقول شاهيٌّ، ثانيهما: أن تكون اللام قد ردّت في التثنية؛ كـــ(أبٌ وأبوان)؛ أو في جمع التصحيح كـــ(سَنة وسنوات أو سنهات) فتقول: أبويٌّ وسنويٌّ أو سنهيٌّ وفي ذو وذات ذوويٌّ، لأمرين اعتلال العين ورد اللام في تثنية ذات قوله تعالى: ﴿ ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ ﴿٤٨﴾ ﴾ [79][80].

ويرى سيبويه في النسب إلى الاسم المحذوف فاؤه عدم الرد مثل: (عِدة وزِنة) فإذا نسب قلت:(عديّ وزنيّ) أي لا تردّه إلى أصله لبعدها من ياءي النسب؛ لأنَّها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير لوقوع الياء عليها ولا تقل: عدويّ فتلحق بعد اللام شيئًا

ليس من الحرف يدل على ذلك التصغير، وفي النسب إلى (شية وشوّيّ) لم تسكن العين كما لم تسكن الميم"[81]، واختار العَبَرْتِي هذا الرأي.

ويرى ابن السراج في النسب إلى المحذوف فاؤه له رأيين أحدهما: أن تكون الفاء وحدها من حروف اللين في الاسم والآخر: أن يجتمع فيه حرفا اللين فتكون فاؤه ولامه معتلتين فالأول: إذا نسبت إليه لم ترد الفاء لبعدها من حروف الإضافة مثل: عِدة عديٌّ وفي زِنة زنيٌّ، وأمَّا الذي فاؤه وعينه معتلتان، فإذا نسبت إليه رددت الفاء"[82]، وقد وافق سيبويه العُكْبَريُّ في حذف فاء الكلمة عند النسب[83].

ويقول الأخفش: "إذا رددت المحذوف رددت الكلمة إلى أصلها وأصلها وشْية فتقول: وُشْيّ"[84].

فَعِيلة وفُعَيلة:

يرى العَبَرْتِي في النسب إلى (فَعيلة وفُعيلة) لا بدَّ من حذف الياء مع الهاء مثل: حنيفة حنفيّ وكذلك خُريبة، وأمّا في طويلة تحذف التاء فقط؛ لأنَّها معتلة لذلك لم تحذف الياء"[85]، بينما يرى المبرِّد في النسب إلى (فَعيلة وفُعيلة) بجواز إثبات الياء وحذفها، كما في: عُقيل وقُسير، تقول: عُقيليّ وعُقليّ وقُسري وقسيري"[86]، ووافق العَبَرْتِي ابن يعيش في حذف الياء مع التاء[87]، ويرى العَبَرْتِي إذا نسبت إلى الاسمين المركبين مثل (حضرموت وبعلبك) تقول: (حضريّ وبعليّ) وإذا نسبت إلى الاسم المضاف مثل: غلام زيد فالنسب أيضًا إلى الأول إلَّا أن يخاف اللبس فينسب إلى الثاني فتقول في ابن الزبير زُبَيْريٌّ[88].

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، إنَّ هذا البحث يختلف شكلًا ومضمونًا عما درج عليه الكثير من الباحثين الذين سلكوا منهج التأليف في الشخصيات العلمية البارزة، من حيث حياتهم ومذهبهم، إلخ....، وإنَّما جاء بحثي دراسة صرفية خالصة في مضانها لآراء العَبَرْتِي أثناء شرحه لكتاب اللمع لابن جني، وأوجزت فيه الآتي:

1- بيَّن البحث شخصية نحوية غير مشهورة، كون العَبَرْتِي من النحويين غير البارزين.

2- لم يلتزمِ العَبَرْتِي بالمنهج الذي سار عليه ابن جنِّي في ترتيبه لموضوعات الكتاب المشروح، إذ خرج عن هذا الترتيب في بعض الأبواب.

3- التزم العَبَرْتِي بإيراد نصِّ المصنف منهجًا في العرض، ثم يتبعه بالشرح، ولم يخرج عن هذا المنهج في شرحه لأبواب الكتاب.

4- اعتدَّ العَبَرْتِي كثيرًا بآراء سيبويه وأيده في معظم مسائله.

5- يمتنع العَبَرْتِي أحيانًا من إبداء رأيه في المسألة، وإنما يكتفي بذكر الخلاف الحاصل فيها.

6- لم يذكر العَبَرْتِي أوزان جموع الكثرة كلها حتى التي ذكرها لم يشرحها بالتفصيل، وإنما اعتمد على الوزن والمثال فقط.

7- لم يعترض العَبَرْتِي على ابن جني؛ لأنَّ كتابه تعليمي.

8- عوَّل العَبَرْتِي كثيرًا في كتابه على آراء المتقدِّمين من نحويين ولغويين في تثبيت الأحكام الصرفيَّة وغيرها.

وختامًا أسأل الله تعالى السداد في القول والعمل، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر

1- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (ت 911 ه) تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، ط1 ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1406هـ - 1985م .

2- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السراج (ت316ه) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1417ه-1996م .

3- الأعلام ، لخير الدين الزركلي (ت 1396ه)، ط (15) ، دار العلم للملايين ، 2002م

4- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: علي بن ماكولا (ت 475ه) ، ط(1) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1411ه-1990م.

5- إنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين القفطي (ت 624 ه)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1 ، دار الفكر العربي – القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، 1406هـ - 1986م .

6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت 761 ه) ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت (د – ت) .

7- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2 ، دار الفكر ، 1399هـ - 1979م .

8- التطبيق الصرفي ، عبدهُ الراجحي ، القاهرة ، دار النهضة العربية (د _ ت) .

9- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم : شمس الدين الدمشقي (ت842ه) ، تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي ، ط(1) ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1993م .

10- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ، محمد عبدالعزيز النجار ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة (د – ت) .

11- حاشية الصُّبَّان شرح الأشموني على أَلفيَّة ابن مالك ومعه شرح الشواهد : للعيني ، ط1 ، بيروت – دار الفكر، 1424ه – 2003م .

12- ديوان طرفة بن العبد : شرح الأعلم الشنتمري (ت 476 هـ) ، تحقيق : دُريَّة الخطيب ، لطفي الصقَّال ، ط2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت ، 2000م .

13- الذيل على طبقات الحنابلة : لابن رجب الحنبلي (ت795ه) ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، 1425ه - 2005م .

14- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق : عبد الحميد محمد عبد الحميد ، بيروت (د ، ت) .

15- شرح جمل الزَّجَّاجي : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله ، ط3 ، مكتبة النهضة ، 1406 ه – 1986م .

16- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : رضي الدين الأستراباذي (ت 686 هـ) ، تحقيق : د. يحيى بشير مصري ، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417هـ - 1996م.

شرح شافية ابن الحاجب : الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي وضع حواشيه ، إميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1419هـ - 1998م .

17- شرح اللمع في العربية : الأسعد بن نصر العَبَرْتِي (ت 589 هـ) تحقيق : صالح بن محمد الصعب ، جامعة القاهرة ، 2010م .

18- شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش النحوي (ت643ه) عالم الكتب ، بيروت (د . ت) .

19- الكامل في اللغة والأدب ، لمحمد بن يزيد المبرِّد (ت 285 هـ) ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة (د. ت) .

20- الكامل في اللغة والنحو والصرف والإعراب ، أحمد قبش ، ط2 ، بيروت – دار الجيل ، 1974 م .

21- الكتاب : سيبويه (ت 180 هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، ط3 ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، 1403هـ - 1983م .

22- كتاب الجمل في النحو ، أبو إسحاق الزجاجي (340 ه) ، تحقيق : د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة _ دار الأمل ، ط1 ، 1404ه – 1984م .

23- اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العُكْبَري (ت 616هـ) ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ط1 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، 1416هـ - 1995م.

24- اللباب في وقواعد اللغة وآلت الادب والنحو والصرف ، محمد علي السراج ، راجعه خير الدين شمس الدين باشا ، ط1 ، 1403هـ - 1983م .

25- معجم الأوزان الصرفية ، د . إميل بديع يعقوب (د – ت) .

26- معجم البلدان ، ياقوت الحموي (ت 626 هـ) ، دار صادر ، بيروت : 1397هـ - 1977م .

27- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة (د . ت).
28- المقتضب : للمبرِّد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عُضَيْمة، القاهرة ، 1415هـ - 1994م .
29- المقرّب : ابن عصفور الأشبيلي (ت 669 ه)، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ، ط1 ، 1392هـ - 1972م .
30- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل الدين الصفدي (ت 764 ه) ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى، ط1 ، دار أحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ، 1420هـ - 2000م .

الهوامش///

(1) نودُّ الإشارة إلى أنَّ محقق كتاب شرح اللمع للعَبَرْتِي (صالح بن محمد الصعب) قد عرض لسيرة العَبَرْتِي وحياته؛ ولذلك سنوجز الحديث عن ذلك تجنبًا للإطالة والتكرار. ينظر: شرح اللمع في العربية (مقدمة المحقق) : 23 – 29 .
(2) ينظر: الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي: 9 / 11 – 12 .
(3) ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: 4 / 77 – 78 . وينظر: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا : 70/5 ، والأعلام ، لخير الدين الزركلي : 324/4 .
(4) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم ، لشمس الدين الدمشقي: 211/6 .
(5) ينظر: المصدر نفسه: 4 / 78 .
(6) ينظر: إنباه الرواة ، لجمال الدين القفطي: 1 / 270 .
(7) ينظر: الوافي بالوفيات: 9 /12 .
(8) ينظر: بغية الوعاة، لجلال الدين السيوطي: 1 / 44 .
(9) ينظر: شرح اللمع في العربية (مقدمة المحقق): 24 .
(10) ينظر: إنباه الرواة: 1 / 270 ، وينظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: 211/6.
(11) ينظر: الوافي بالوفيات : 27 / 154 .
(12) شرح اللمع: 107.
(13) الاصول، ابن السراج ، 2/ 429.
(14) اللباب، العُكْبَري: 178/2.
(15) شرح اللمع: 265.
(16) الكتاب، سيبويه: 3/ 567.

(17) شرح المفصل، ابن يعيش:3/5.

(18) موافقة السيوطي في كتابه اللمع: 308/3.

(19) اوضح المسالك ، ابن هشام: 4 /307.

(20) الكتاب: 3 /568.

(21) الأصول في النحو: ابن السراج: 2 / 443.

(22) التوضيح والتكميل: 2 / 399.

(23) معجم الاوزان الصرفية، إميل بديع يعقوب: 194.

(24) الاصول في النحو ، ابن السراج: 3 /436.

(25) الكامل في النحو والصرف والاعراب :274.

(26) شرح اللمع: 266-267.

(27) الأصول في النحو: 2/ 432.

(28) شرح الكافية الشافية ، تأليف ابن مالك ، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث: 4 /1843.

(29) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضى مع شرح شواهده ، العالم الجليل عبدالقادر البغدادي ، صاحب خزانة الأدب وشرح مبهمها ، محمد نور الحسن ومحمد محيى الدين :142/2.

(30) الآية 119 من سورة الشعراء .

(31) الآية 164 من سورة البقرة .

(32) الكتاب: 3 /576.

(33) ديوان طرفة بن العبد ، تقديم وشرح ، محمد مهدي ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط3، 2002 م ، ص 44 .

(34) شرح الكافية الشافية ،ابن مالك: 183/4.

(35) شرح اللمع: 266.

(36) اللباب، العُكْبَري: 2 /182.

(37) شرح اللمع:266.

(38) الكتاب:3 /573.

(39) كتاب الجمل في النحو ، الزجاجي: 37.

(40) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك: 1840/4.

(41) الكتاب: 3 /576 و 581.

(42) شرح اللمع :266.

(43) شرح ألفية ابن مالك ، ابن الناظم ، ابي عبدالله بدر محمد بن الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية، حققه وضبطه الدكتور عبدالحميد محمد عبدالحميد ، بيروت ، 770.

(44) الكتاب: 3 /634.

(45) كتاب الجمل في النحو ، الزجاجي :373.

(46) شرح الكافية الشافية: 4 /1866.

(47) الكتاب: 3 / 632.

(48) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم: 778.

(49) شرح الكافية الشافية ، حققه عبدالمنعم محمد: 4 /1853.

(50) الكتاب: 3 /631.

(51) كتاب الجمل في النحو ، الزجاجي: 376.

(52) شرح اللمع: 267.

(53) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(54) حاشية الصبان: 4 /186.

(55) شرح اللمع: 290 .

(56) الكتاب: 3 /415.

(57) اللباب: 2 / 158.

(58) المقرب ، ابن عصفور: 2 /80.

(59) أوضح المسالك: 4 / 317.

(60) التطبيق الصرفي: عبده الراجحي: 219.

(61) الكتاب: 3 /158، وينظر: شرح اللمع: 251.

(62) شرح جمل الزجاجي ، ابن هشام: 326.

(63) الكتاب: 3 /462.

(64) اللباب، العُكْبَري: 2 /163.

(65) شرح اللمع: 291.

(66) شرح المفصل: 5 / 116.

(67) شرح اللمع: 293.

(68) اللباب، العُكْبَري: 2 / 177.

(69) المقتضب، للمبرد: 2 /234.

(70) شرح اللمع: 293.

(71) الكتاب: 454/3 ، 475 .

(72) اللباب في وقواعد اللغة والأدب والنحو والصرف ، محمد علي السراج :124.

(73) كتاب الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي: 2 /158.

(74) شرح اللمع: 283.

(75) الكتاب: 3 /340.

(76) شرح اللمع: 283-284.

(77) أوضح المسالك ، ابن هشام: 332/4.

(78) شرح اللمع: 284.

(79) سورة الرحمن ، آية ،48.

(80) أوضح المسالك: 337/4.

(81) الكتاب: 3 /319 ، وينظر: شرح اللمع: 247.

(82) الأصول: 2 /605.

(83) موافقته في كتابه اللباب: 2/ 605.

(84) راجع رأي الاخفش في شرح الشافية ، للرضي:60/2.

(85) شرح اللمع: 285.

(86) المقتضب: 3 / 136.

(87) رأي ابن يعيش في كتابه المفصل: 1 / 445 .

(88) شرح اللمع: 288.